من وحي الميثاق

للدكتور هلال السيد المطاب

المقدمة

عاش الشعب المصري سنوات طويلة مكافحاً في سبيل تحقيق أهدافه الوطنية ، مناضلا في سبيل التخلص من جميع القوى التي تعمل على تكبيله في قيود من الذل تارة والعبودية تارة أخرى ، ولكن إصالة الشعب المصري جعلت منه دائما عنوانا للقدرة على اليقظة بعد السبات والحركة بعد السكون ، والنشاط بعد الخمول ، وهكذا تمر الأجيال وروح الشعب نحو التحرر صامدة ، وشعلة الحرية بين يديه متقدة لا تنطفىء ، بل أن الشعب المصري في المراحل التاريخية التي مرت عليه كان قادرا على تحمل دور قيادي في معارك الحرية فكانت حركاته تلقى صدى في المحيط العربي بل يتعداه إلى الدول البعيدة تتخذ من ثوراته قدوة للحركات الوطنية والتحررية .

وإذا طوينا التاريخ وتطلعنا إلى الحوادث التي مرت منذ بدء فجر النهضة الجديدة في ٢٣ يولية ١٩٥٢ لوجدنا أن الشعب المصري قد خاض وراء قائده الملهم الرئيس جمال عبدالناصر معارك هائلة حربية ومادية ومعنوية ولقدرة الشعب المصري على الكفاح ولتوفيق القائد ونزاهة قصده وصدق إلهامه أمكننا الإنتصار ، والتفت القلوب المؤمنة في الشعب العربي كله نحو رايتنا تتطلع إلى الخطوات الجريئة القوية التي تتم في بلادنا لتأكيد استقلالنا وتحررنا ولتثبيت مبادئنا الإنسانية سواء في المحيط العالمي أو النشاط المحلي .

فلم تمس مبادىء هدم الإنحياز للكتل المتصارعة إلا توكيدا لرغبتنا في التحرر والإستقلال والعمل فيما يفيد المواطن العربي وأخيه في الإنسانية في كل بقعة في العالم ، وكذلك صممنا على مبدأ الحياد الإيجابي وقمنا بتقوية أنفسنا وإعطاء القوة لجيشنا

■ الدكتور هلال السيد المطاب : أستاذ المحاصيل بكلية الزراعة . جامعة القاهرة .

وعاهدنا المتحدين بمنفى ومددنا أيدينا إلى الأصدقاء بشرف رافعين رءوسنا حافظين كرامتنا بقوة كانت مثلا يعجب به كل الأحرار فى جميع البلدان.

ومنذ ٢٣ يوليه ١٩٦٢ تحولت الثورة الشعبية فى مصر بقيادة الطليعة المؤمنة إلى تحرير الإنسان فى الوطن العربى وتوكيد المبادىء الإشتراكية العربية الجديدة، وقد صدرت القوانين الاشتراكية وبدأ الناس يشعرون بالارتياح لأنهم فى كل يوم يكسبون مكسبا جديدا يتطور به المجتمع وتزداد قوته وصلابته فى الكفاح والتطلع إلى المستقبل.

ورغم أن القوانين الإشتراكية قد بلورت جانبا من الإتجاه الذى تتطلع فى الوصول إليه إلا أن الفلسفة التى وراء هذه القوانين والتطلعات الجديدة نحو المستقبل لم توضع فى الإطار المبين لخطة العمل إلا فى يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ حينما أعلن الميثاق الخالد للعمل الوطنى أمام مؤتمر القوى الشعبية. وقد احتوى هذا العمل الضخم مجهودا جبارا من فيلسوف الثورة وناسج خيوط الإشتراكية العربية وقد انقسم إلى عشرة أبواب هى:

الباب الأول — نظرة عامة.
» الثانى — فى ضوء الثورة.
» الثالث — جذور النضال المصرى.
» الرابع — درس النكسة.
» الخامس — عن الديمقراطية السليمة.
» السادس — فى حتمية الحل الإشتراكى
» السابع — الإنتاج والمجتمع.
» الثامن — مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله.
» التاسع — الوحدة العربية.
» العاشر — السياسة الخارجية.

ولا أحسبنى قادرا — بل لا أحسب غيرى قادرا — على تحليل كل ما جاء فى هذا

الميثاق فى سطور قليلة ولذلك نبدأ فى استعراض النقط المتعلقة بالإنتاج لاسيما الانتاج الزراعى حتى يظهر للزراعيين دورهم فى التنفيذ والإلمام بالخطط الموضوعة لرفاهية المجتمع الذى هم جزء صغير منه سينعكس عليهم كل ما يتحقق من خير .

يعتبر الرئيس جمال عبد الناصر فيلسوف الإشتراكية العربية وقائدها عدة نقط أساسا للتطوير الثورى يمكن ذكرها وترجمتها حتى يتبين كل مواطن دوره فى المعركة وهى :

١ — إن الإنتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية . تعويضا التخلف واندفاعا للتقدم ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعا ، وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

فإذا ما حللنا هذا المبدأ العظيم لوجدنا أن تفكيرنا يجب أن يتجه إلى المزيد من كل شىء بمعنى أن نطلب .

المزيد من القطن ...

المزيد من القمح والذرة والأرز ...

المزيد من الخضر والفواكه والسكر ...

المزيد من اللبن والجبن واللحم ...

وتوضيحا لحاجتنا إلى المزيد من كل هذه المنتجات ، نجد أن الشعب العربى فى مصر (وكذلك فى غيره من البلاد ، حيث أن مستوى الإستهلاك فى مصر لازال مرتفعا عن جيرانه) ينقصه الكثير من المنتجات لانخفاض نصيب الفرد من المواد الغذائية بالنسبة لأن ما تحققه من زيادة فى الإنتاج تلتقفها الزيادة المستمرة فى عدد السكان فتلتهمها وتجعل إنتاجنا ومجهودنا نحو تحقيق الرفاهية للشعب يبدو ضئيلا . ولا شك أن المجهود الفنى وابتداء الأخذ بالأسلوب العلمى قد ساعد إلى حد كبير على عدم حدوث الإنهيار . وتغلب الكثرة السكانية على المجهود الإنتاجى ، إنما يقتضى الإنصاف أن نذكر أنه لولا المجهود الفنى الذى قام به الزراعيون والمهندسون فى نصف القرن الأخير لما أمكن لمصر الآن أن تواجه سكانها بما جنوا من كل المواد

الغذائية ولكانت الفروق واسعة جدا بين الإستهلاك والإنتاج .

ونحن فى المعركة الحاضرة يجب أن يرتكز ذهننا إلى أن عملنا فى الإنتاج يتوقف عليه تعويض التخلف إذ يجب أن يزداد الإنتاج حتى يغطى النقص الذى وضح فى الماضى بين الإستهلاك والإنتاج كما يرتكز عليه التقدم نحو مستقبل أفضل للأمة العربية فبتوفير الخبز سيتأكد تحرر الفرد وسيتمكن بعد ذلك من ممارسة حقوقه السياسية والديمقراطية .

ولا شك أن جهود الفنيين والزراع يجب أن تتركز فى هذه المرحلة فى وضع الخطط والأسلوب الصحيح للزيادة فى إنتاج الحبوب الغذائية وتحقيق الإكتفاء الذاتى منها أو ما يقرب منه حتى يتحرر المواطن ويضمن لقمة العيش ويظل الوطن حراً من كل ضغط أو مساومة من الدول التى لديها فائض من الحبوب والتى تسمح بتصديرها حسب التيارات السياسية التى تتحكم فى أسلوبها فى المعاملة .

وواضح أن هذه أول معاركنا وهى معركة شاقة عسيرة ولأننا دولة زراعية قديمة عريقة فقد حاول الفلاح منذ زمن بعيد أساليب مختلفة من الزرعة والإنتاج ولذلك كان دفع الإنتاج إلى المزيد يحتاج إلى استخدام عناصر جديدة ثورية مما يقتضى تفكيرا معينا من العلماء وجهدا جبارا من الباحثين وعرقا متزايدا من الزراع .

ومعركة الزيادة فى الإنتاج الزراعى تكتنفها صعوبات جوهرية هى قوى الطبيعة التى تلعب أحيانا ضد المزارعين من فنيين وفلاحين فتتلف مجهودهم فلا شك أن العوامل الجوية وانتشار الآفات من أعقد العوامل التى لا يمكن التغلب عليها إلا أن ذلك لا يقعدنا عن بذل أقصى الجهد فى محاولة ما يمكن فى أقصر وقت .

وهناك اختلاف جوهرى فى هذه المعركة عما كان يحدث فى الماضى فقد يقول البعض أن الدعوة إلى المزيد من الحاصلات قديم معروف . فما الجديد الذى ندعو إليه . . هذا السؤال يدعونا إلى تحديد الفرق الجوهرى بين ما كان يقال فى الماضى وما يقال فى الحاضر .

فالدعوة إلى المزيد فى الماضى كان يقف حائلا دون تحقيقها أن الإنتاج الزائد كان يتجه إلى جيوب الإقطاعيين يزيدها امتلاءا ويبعد عن الفلاحين فرص الإمتلاك بل فرص الحياة نفسها لأن كلما اجتهد امتلأ الإقطاعى وزاد نفوذه وزاد ضغطه على مزارعيه فيمتص دماءهم دون شفقة أو رحمة ، ولذلك وضع أن هناك مئات من الملاك الكبار السابقين ضاعفوا ثرواتهم فى صورة أراض زراعية وعقارات وأسهم وشركات وفلاحوهم يعيشون مع مواشيهم فى صعيد واحد دون تعليم ودون رعاية صحية فكأنهم غير موجودين إلا للعمل لصالح غيرهم .

وقد انعكس ظلم الإقطاعيين بحاله استهتار وعدم مبالاة من الفنيين فلم يعبئوا أن يبذلوا أقصى جهدهم لأن جهدهم فى الواقع كان يتجه إلى إسعاد ظالمى آبائهم وإخوانهم .

أما فى الوقت الحاضر فعلى الفنيين أن يبذلوا أقصى جهدهم ويضاعفون من العمل لأن ناتج تجاربهم وعلمهم سيتجه إلى إسعاد الفلاحين من آبائهم وإخوانهم أى سيتجه إلى رخاء المجتمع بأسره وهم بهذا سيرقون بجهدهم . أما عن الفلاحين فلا خوف على إنتاجهم من الإتجاه إلى جيوب الإقطاعيين فقد زالت هذه الطبقة إلى الأبد منذ أن صدر قانون الإصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٢ ثم استكمل بالقانون الثورى فى يوليه ١٩٦١ . فعلى الفلاحين أن يبذلوا الجهد وهم آمنون مطمئنون .

ولقد كانت الطريقة المزيد من الإنتاج هى وضع الخطط الكفيلة بمضاعفة الدخل القومى مرة كل عشر سنوات .

يجب الا نأخذ هذه المعركة على أنها شعار يمكن أن نرفعه فى وجه الأعداء بل يجب أن يكون عملا حقيقيا ومحصولات مادية يمكن استهلاكها أو تصديرها أو استبدالها حسب ما يقتضيه الصالح العام للمجتمع .

(٢) التغلب على مشكلة تزايد السكان .

لقد كان عرض الميثاق أمينا لما كنا بعرضه مشكلة زيادة السكان عرضاً صادقا ولا يمكن للقائد مهما كان قوياً ومخلصا أن يحقق النصر مالم يكن من وراءه

شعباً واعياً يقدر واجباته ويتحمل مسئولياته ولا شك أن تزايد السكان بهذه السرعة المذهلة التى يقدرها الإحصائيون بمولود كل ٤٠ ثانية والتى تكون حصيلة قدرها أكثر من ٢ مليون نسمة يزيدون كل عام .

وعلى الرغم من أن هناك بعض الفرصة لأن تتفوق زيادة الإنتاج على الكثرة فى عدد السكان إلا أن ذلك لا يغنينا عن التفكير من الآن فى الدعوة إلى تحديد عدد أفراد الأسرة وعدم معالجة هذه المشكلة بالتفكير الفورى السلبى ، بل علينا أن ندعوا إلى عدم خلق جيل من الضعفاء المظلومين ، والقوة الكامنة فى الأمة تتركز فى وجود الإنسان الذى يتمتع بالكفاية من مطالبه المادية والثقافية والروحية ولا يمكن أن يتحقق ذلك بزيادة الإنتاج البشرى بطريقة تعتبر فى تصورى معطلة لفرص التقدم ، فالثورة الإشتراكية العربية تتطلب من كل فرد فى الأمة أن يعمل بأقصى طاقاته وإمكانياته نحو زيادة الإنتاج من الموارد المادية والثقافية وتعطيل جانب كبير من طاقة المرأة بانشغالها بالحمل والرضاعة فيه مضيعة لمورد ضخم من موارد الرخاء وهو عمل المرأة المنتج ، وإن روح الشرائع جميعا تدعو إلى عزة الإنسان وكرامته وهو لا يكون عزيزا قوياً إلا فى مجتمع توفرت عليه الرفاهية ، ولا تتحقق الرفاهية إلا إذا زادت الموارد والإنتاج عن حاجة السكان .

ولذلك واجب أن يزيد الإنتاج . . .

وواجب أن نوقف سرعة الزيادة فى عدد السكان . . .

وواجب أن نحرر الأفراد للانطلاق نحو تحقيق الأهداف المادية والإجتماعية .

٣ — تحقيق الأهداف دون تضحية بالأجيال الحية من المواطنين .

أوضح الميثاق فلسفة الإشتراكية العربية فى الرغبة فى زيادة الإنتاج مع تمتع المواطنين ورفاهيتهم بنتائج عملهم ، وقد تبين من الروح التى توجه الإنتاج أن لديها الرغبة الأكيدة فى إشباع رغبات المواطنين لا حرمانهم ، فكثير من الدول أخذت عند الإبتداء فى التنمية الإقتصادية وتخطيط المشروعات أن يكون ضمن

لبرنامج سنوات من الحرمان والتقشف للشعب حتى يضمن العيش الرغد للأبناء ، ولا شك أن اشتراكيتنا العربية قد قدرت الوضع التاريخي الذي مر بنا فأغلب الشعب قد قاسى الحرمان فترة طويلة فيجب أن يتمتع بما يظهر من المزيد تدريجيا وفي ذلك إفساح للأمل المستمر في التحسين مما يدفع عجلة التطوير وزيادة الإنتاج .

هذه الفلسفة الحكيمة تدل على أن إشتراكيتنا تصنع فعلا من واقعنا فلو فرضت برامج التقشف لما أحس جمهرة الفلاحين والعمال وهم سواد الشعب بأن الثورة الاشتراكية تخدم مصالحهم لأنهم يمثلون الفئة العاملة التي حرمت من جانب كبير من ناتج عملها ولم تكن تحصل إلا على ما يحفظ عليها قدرتها في العمل لصالح الاستغلاليين والاقطاعيين . أما الآن فالذين كان من نصيبهم الفلك في الإصلاح الزراعي ينالون ناتج عملهم بل في الواقع أكثر من ناتج عملهم لأن ما يبذلونه مضافا إليه مقدارا عظيما من المجهود الفني والعمل الهندسي والتوجيه الزراعي فوق المساعدات المادية من الامكانيات التي هي أساس لعمليات الإنتاج . وإعتبار الفلاحين الذين تملكوا حديثا فئة من السعداء المحظوظين واقع ثوري جديد لم يكن في الخيال مورد له إلا بعد أن وضع أن الاشتراكية العربية تدعو إلى تمليك العاملين وإسعاد الكادحين وتمتع هؤلاء بأول ثمار ناتج عملهم وذلك تسجل مزارع الإصلاح الزراعي تقدما عاما بعد عام ..

وكما وضح ذلك في الزراعة نراه أيضا في الصناعة فقد طلبت منا الرغبة في الرفاهية المزيد من العمل ثم خطت الاشتراكية العربية أن يكون للعمال أول نصيب من الربح يتمتعون بينما في الدول الأخرى يقرر التقشف والحرمان على أن تسعد الأجيال التي لم تولد بعد .

ولذلك فنحن في وضع يدعو إلى المزيد من الانتاج لا لصالح أنفسنا وتمتع جيلنا فحسب بل لمصلحة أولادنا ومستقبلهم ونحن بعملنا المنظم الآمين سيعيشون في المجتمع الجديد الذي تجتهد لنخلقه لهم بفضل الايمان والعمل .

٤ — إن التطبيق الاشتراكي في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها

إلى مجال الملكية العامة بل يؤمن بالملكية الفردية فى حـــدود لا تسمح بالاقطاع .

وقد أوضح الميثاق ذلك الخلاف الكبير بين اشتراكيتنا العربية وغيرها فعند التطبيق تؤمن اشتراكيتنا بالملكية الفردية فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

ولا أعرف أعدل ولا أسمح من هذا المنطق فى اشتراكيتنا إذ أنها لا تقوم على أساس إرضاء الطوائف المظلومة أو تملق الغالبية المضطهدة بل تقوم على أساس تكوين مجتمع متحد عامل ، ولا ينكر أحد أن مساحات الأرض التى يعمل فيها أصحابها ويتقنون العمل الزراعى من الأسس القوية لزيادة الانتاج وتحقيق الأهداف ولا يمكن أن تكون المساحات فى الواقع محققه للأهداف إلا إذا كان ناتجها موجهاً إلى نفع المجتمع لا إلى استنزاف قواه العاملة وعبوديتها .

وتحديد الملكية للأسرة بمائة فدان أو خمسين فدانا أو ما يراه المؤتمر مناسباً لحفظ التوازن بين القوى العاملة لا يصح أن يبعد تفكيرنا عن فلسفة اشتراكيتنا من ناحية تأمين الفلاح الصغير على مستقبله واعطاء الحرية لجمهرة الملاك المتوسطين أن يأخذوا دورهم فى الانتاج وهم مطمئنون على جهدهم فليس فى تقدير الثورة أن تحول الأرض إلى مجال الملكية العامه ، وعلى ذلك فعلى كل مزارع أن يتجه إلى الانتاج دون الاستماع إلى ما قد تثيره الدعايات الأجنبية ضد إشتراكيتنا والواقع أن الدول التى هالها ما حققته الثورة الاشتراكية العربية من تقدم فى مجالات الصناعة والزراعة والثقافة لا تكف عن الدعايات المسمومة حتى يركن الشعب إلى الكسل أو الاتكال وفى هذا أخطر الأمور ضد تقدمنا ولذلك يجب أن يكون نصب أعيننا أن الملكية فى الأرض أو غيرها هى ملكية متاحة للعاملين على أساس لا ينتج عنه ظلم للمواطنين أو إقطاع بغيض نرجو الله ألا يعود إلى بلادنا بل هو غير عائد بإذن الله بل نرجو أن يزول من كل أرض عربية كل شبح للإقطاع والاستغلال .

والملكية الصغيرة التى لا تسمح بالاقطاع تدعو إلى الألفة وتفرض الرغبة فى التعاون والمحبة ، وكلنا يعلم ما تقوم به الزارعون من تبادل الأدوات بل المزاملة فى العمل الزراعى .

وقد يبدو لمن ينظر إلى مسألة الملكيات الزراعية الصغيرة على أساس المساحات فقط أن اشتراكيتنا قد تورطت فى تفتيت المساحات مما ينتج عنه ضعف الإنتاج أو زيادة تكاليفه .

ولكن لمن يرى الصورة كاملة بعد أن اشتراكيتنا قد حلت الصعوبات وواجهت المشكلات بحلول جذرية رائعة إذ اشترطت أن ينشط التعاون الزراعى على أساس إنتاجى وثقافى بحيث يتكون من الملكيات الصغيرة وحدات زراعية اقتصادية تنتج على أساس علمى يؤكد زيادة الإنتاج .

ومرة أخرى نستشهد بما تم فى مزارع الإصلاح الزراعى فالمزارع لا يملك أكثر من خمسة أفدنة وهو فى أغلب الأحيان قد خصه فدانين يزرع منها قمحاً مثلا ١٦ قيراطا وقطنـــا ١٦ قيراطا أخرى وبقوليات وبرسيم ١٦ قيراطا . وهو مع زملائه الذين يملكون نفس المساحة يكون وحدات كبيرة من كل محصول تصل إلى ٥٠ ــ ٣٠٠ فدان حسب مساحة الحوض وكان من الصعب فى مراحل التملك الأولى أن يسير العمل تعاونيا ولكن روح الثورة الدائبة على تمكين فكرة التملك لصغار الزراع جعلت هؤلاء المزارعين الجدد يتحولون عملا وفكرا من الأجراء إلى الملاك وبدل أن كانوا يدفعون إلى العمل أصبحوا مقبلين عليه راغبين فيه وليس معنى هذا أننا وصلنا إلى ما ينبغى بل إنى أعتقد أننا طرقنا باب النجاح فالمشتغلون فى البيئة الريفية يعلمون صعوبة تقبل الفلاح لفكرة وجود من يعمل لصالحه ولا شك أن ذلك من رواسب الماضى الذى طالما أدمى أناس فيه أنهم كرسوا حياتهم لخدمة الفلاحين والعمال وهم فى الحقيقة كانوا يعملون لسلب الفلاحين والعمال ثمرة كل جهد أو فكر يقومون به .

وقد أكد الميثاق دور التعاون الزراعى وأهميته على امتداد مراحل الإنتاج مؤكدا أن نجاحه يتأكد إذا وصل التعاون إلى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة اقتصادا قوياً نشيطاً .

وقد سمح بذلك أن تعرف الجمعيات التعاونية دورها فى الإنتاج بأن تستكمل بكل وسيلة أفضل مقوماته فالجمعيات التعاونية ليست مجموعات تتطالب بالسلف

الزراعية مثلا بقصد انفاقها فى وجوه غير إنتاجية بل يجب أن تتركز وتتضح مسئولية الجمعيات الزراعية فى الإنتاج من ناحية الحصول على البذور المستنبطة القوية وتعمل على دراسة حالة الأعضاء وتشجع الجمعية بعضها فى سبيل اتقان عمليات الخدمة ومقاومة الآفات وزيادة التسميد أى استغلال جميع العوامل لصالح المحاصيل المزروعة مع بذل أقصى عناية لإحتفاظ المزارع بالماشية طالية الإدرار ولا شك أنه إذا أوضحت الجمعيات التعاونية المشاكل الريفية بصدق وأمانة فسيكون ذلك فى صالحها لأنها حاليا النواة التى سيبنى عليها تضاعف الإنتاج وزيادة الدخل ، ومشاكل الأفراد الزراعية قد لا يوثق فيها على إحتمال ميل الإفراد إلى تعميم مشاكلهم الفردية أما مشاكل الجمعية التعاونية فتحل على أساس أنها تابعة للصالح العام ولخدمة المجتمع القروى ما دام ممثلو الجمعيات هم ممثلون للقوى الحقيقية للعاملين فى الزراعة .

ونهضة الجمعيات التعاونية تحتاج إلى جهود جبارة لازالة ما غطى الحركة التعاونية فى الماضى من غبار ، والواقع أن الجمعيات الاشتراكية التى تسودها الديمقراطية بين الأعضاء ستحقق النهوض بالمجتمع الريفى إذا اتجهت لصالح الإنتاج كما هو الهدف المطلوب تحقيقه .

٤ — إن كفاية الفلاح المصرى وخبرته المكتسبة تستكمل أقصى طاقتها إذا ما أتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى فى الزراعة .

وبهذا الوعى يؤكد الميثاق أن مسئولية زيادة الإنتاج تتوقف على عاملين :

الأول : بذل أقصى جهد من كفاية الفلاح المصرى وخبرته المكتسبة .

الثانى : الاستفادة من نتائج التقدم العلمى .

٥ — وكفاية الفلاح المصرى وقدرته على العمل والتحايل فى مواجهة الصعاب أمر مشهور إلا أننا يجب أن نعمل على الإحتفاظ بذوى الكفاية والخبرة من الفلاحين فى البيئة الريفية ولا يغادرونها إلى المدن الكبيرة .

فالفلاح الكفء ذو الخبرة والذي لديه مقدار واضح من القدرة كثيرا ما يتمرد على البيئة التي تأخذ منه ولا تعطي ، فوجوده في مجتمع إقطاعي يدفعه إلى التمرد ثم الهرب من هذه البيئة المقهرة ، التي يعيش فيها في همجية ظاهرة ، ولذلك أعتقد أننا في مرحلة حاسمة بعد زوال الإقطاع وانخفاض حدود الملكية المستغلة أن نقوم بحملة واعية ليحتفظ الريف بذوي القدرة الراغبين في العمل الزراعي مع وقف هجرتهم إلى المدن التي تزدحم بسكانها وتحتوي على عدد وافر يعمل في حرف تكاد تكون غير منتجة بالنسبة للفرد ومضيعة للجهود فرد من القوة العاملة في الأمة .

ولا شك إلى حملة تحسين الريف ورفع إنتاجيته وتصنيعه سواء باقتراب المصانع الكبرى منه أو تشجيع الصناعات الصغرى التي يعمل بها الرجل والمرأة والصبي والصبية فتقدم المجتمع ورخاءه لا يتم إلا إذا تحرك كل فكر نحو زيادة الإنتاج وتركت كل يد في الدولة لخلق الجديد .

أما عن مسئولية البحث العلمي في تقدم الدولة وتحقيق الريادة وبعث الرخاء فلا شك أن كل الدول التي سبقتنا في أي مجال أو التي تريد أن تساير خطانا لابد أن تستند إلى العلم والبحث في حل مشكلاتها وقد أوضحنا فيما سبق أن العلم لم يكن مستغلا في الماضي بالكفاءة المطلوبة منه كما ينتاب العلماء موجات من اليأس هي وواسب الماضي الذي لم يتقدم فيه أحد إلا بالقرابة أو المحسوبية ولذلك ندعو إلى تحرر فكرنا من أن عملنا سيستفيد منه غيرنا فقد استفدنا من عمل الغير وعملنا في الوضع الحاضر لاشك فيه نفع مباشر لنا ونفع مباشر لغيرنا فالدولة تعمل لخير المجتمع لا لخير فئة أو طبقة .

ومزيج الكفاءة والخبرة للفلاح المصري مع خلاصة العلم الحديث هي أسمى الأهداف التي يرجوها المخلصون لتقدم هذا البلد وأني أعتقد أن لدى الفلاح خبرة عظيمة إذا تحررت وأمتزجت بنتائج البحوث العلمية لأمكن الوصول إلى المزيد من الإنتاج بصفة مؤكدة .

وحسبنا مثلا أننا لازلنا نحاول أن ندخل الأصناف المستنبطة المتفوقة إلى

مزارع الفلاحين ، ولكنهم يشكون فيما لعلهم أن المجهود الذى بذل فى إنتاج الأصناف المستنبطة فى الماضى استفاد منه الملاك الكبار أما المزارع الصغير فقد ضعف طوال السنين يصارع الظروف المعاكسة وحده وينتج لنفسه وبتفكيره ما يستطيع من جدود ولقد قام الفلاح باختياره وتحايله ودقة ملاحظته بتوجيه الفكر إلى بعث المشاكل الزراعية والمطلوب الآن أن يكون هناك تعاون تام بين الفلاح والفنيين واختلاط مستمر تتآلف فيه الخبرة والعلم .

ولا شك أن زوال الستار الحديدى بين الفلاحين والفنيين بتقوية أجهزة الإرشاد وفتح معاهد العلم ومحطات البحوث للجمهور بعد تقويتها من أكبر عوامل النهضة .

ولا شك أن اقتراب الفنيين من ذوى الخبرة من الفلاحين لمن أهم الأسس لتطوير زراعتنا ، أما تمركز الفنيين فى منطقة واحدة بعيدين عن الوسط القروى فهو فى نظرى من أكبر العوامل خطراً على تطورنا .

ولتوضيح ذلك يمكن تصور أن فلاحا ما اعترضته مشكلة أو ظهر فى حقله ظاهرة غير طبيعية كيف له أن يتعرف عليها والمسافة شاسعة بينه وبين الفنيين ومعامل البحث .

ونحن لا نقلل من أهمية الدور الذى يقوم به الفنيون فى الريف ولكنه دور خاص بتوصيل النتائج التى تمت ، أما نقط البحث وحل المشاكل فلا بد أن تدعم وأن يقترب الباحثون من المزارعين .

ولذلك يجب أن نرحب كزراعيين فنيين بما جاء فى الميثاق من تأكيد للتعاون بين الفلاح والباحث إذ أن فى ذلك بلورة لحل أعقد مشكلة تعترض استكمال حلقة البحث الزراعى .

٦ — تحديد الآفاق التى تنطلق إليها معركة الإنتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

حدد الميثاق آفاق العمل فيما يلى :

١ — الامتداد الأفقى عن طريق قهر الصحراء والموات .

٢ — الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع إنتاجية الأرض المزروعة .

٣ — تنوع المحاصيل على أساس مايظهر من اقتصاديات إنتاجها .

وقد اتضح من ذلك التوجيه أن جميع العوامل الممكنة لزيادة الإنتاج لا بد أن نعمل على استغلالها سواء بإضافة الأرض الجديدة حتى نصل إلى قهر الصحراء بكل قوانا وإمكانياتنا المادية والعلمية وفى هذا التوجيه درس متقدم نحو بذل أقصى عمل تحريبى فى مناطق التوسع الجديدة قبل الدخول إلى قهرها حتى ندخل ونحن مطمئنون إلى الانتصار على جميع العوائق التى قد تعوق الإنتاج . وسبق التجربة التنفيذ أمر ضرورى فى معاركنا الزراعية لأن مواردنا محدودة ومن الواجب أن توجه إلى استغلال ما يثبت نجاحه وتفوقه من الأراضى والمحاصيل .

أما من ناحية الإنتاج الرأسى فعوامله المحدودة لا زالت تحت الإعداد للمعركة الدائرة لزيادة الإنتاج ويجب أن تسير عجلة الدفع لهذه العوامل بأقصى قدرة علمية وقوة عملية ولا شك أن هذا العامل يحتاج إلى تفصيل كبير ليظهر الفلسفة من وراء الأخذ به .

إن تحقيق هدف زيادة الانتاج لرفاهية المجتمع عنصر أساسى لتقدمنا ولا سبيل إلى التهاون فى بذل كل جهد نحو تحقيق ما نرجو من رخاء وعدل .

ولا شك أن دورنا ومسئوليتنا مضاعفة لأننا قد حملنا مسئولية فلسفة الاشتراكية العربية وإثبات أن الأخذ بها سيرفع من مقومات الفرد المادية والمعنوية وسيفتح أمام كل مواطن أبواب الرخاء والرفاهية .

وإن بالعمل والعمل وحده يمكن تذليل كل الصعوبات وتحقيق آمال الشعب وآمال قائده .